

ومفعلة مشتق على بناء المصدر الميمي واسم المكان والزمان، ولحقت التاء ببعض ألفاظ اسم المكان نحو: المقبرة والمزرعة والمدرسة والمشربة، وهي للتخصيص أى المكان المخصص لذلك<sup>(١)</sup>.

وزيدت التاء في بعض المشتقات من الجامد للدلالة على الحدث كقولهم: أرض مأسدة، تكثر بها الأسود، ومَسْبِعة: تكثر بها السباع، ومذأبة: مثيرة الذئب، ومثلها: أرض مبطخة: يكثر بها البطيخ، وقالوا للمكان: مأسدة ومقثأة ومفعاة ومسبِعة، أى موضع الأسود والقثاء والأفاعى والسباع<sup>(٢)</sup>.

## تصغير الأسماء المؤنثة

إذا صغرت المؤنث الثلاثي ألحقت به في التصغير تاء التأنيث، فالتصغير يرد الأسماء إلى أصولها، وزيادة التاء في المصغر تمنعه عن الالتباس بالمذكر أو ليفرقوا بينهما.

وكل مؤنث على ثلاثة أحرف تلحق به التاء؛ لتلا يلتبس بالمذكر نحو: يد: يديَّة، عين: عُيينة، رجل: رجيلة، فخذ: فُخَيْذة، ساق: سويقة، قدم: قديمة، عَضُد: عُضَيْدة، هند: هنيذة<sup>(٣)</sup>. ونُعم (اسم امرأة): نُعَيْمة، ومثله: دَعُد: دُعَيْدة، وجمُل: جُمَيْلة.

لحقت بها التاء؛ لأنها مبنية على التأنيث قبل التصغير في المعنى، فأكدوه بالتاء في التصغير؛ لتلا يلتبس بالمذكر.

وقد لحقت التاء بالمؤنث المصغر؛ لأنه يرد الأسماء إلى ما كانت عليه، فالتاء فيه تأكيد للمعنى التأنيث، وهذا ليس مطرداً في كل الثلاثي، فقد سمع عن العرب ترك

(١) الكتاب، جـ ٢/٢٤٨، وشرح الرضى على الشافية، جـ ١/٢٨٤.

(٢) ارجع إلى: الكتاب، جـ ٢/٢٤٩، وشرح الرضى على الشافية، جـ ١/١٨٨، وحاشية الصبان، جـ ٢/٣١٢.

(٣) ارجع إلى: الكتاب، جـ ٢/١٣٦، والمذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٣٠٥.

الناء في بعضها، نحو: ناب: نُيب، حَرَب: حُرِب، قوس: قُوس، عُرس: عُريس، ذَوْد (اسم الناقة التي يحمل عليها): ذَويد، بطن: بَطْن، شَوْل (بقية اللبن والماء: شُويل، ضَحَى: ضَحَى.

وقد حمل العلماء ما لم تلحق به الناء من الثلاثي على وجوه أخرى غير التأنيث، قالوا إن الناء لم تلحق " نيب "؛ لأن الأنتى تسمت به بعد التصغير، وقيل: جعلوا اسم المذكر لها حين طال الناب وتقدم بها السن قياساً على قولهم: إنما أنت بطين أو إنما أنت بطن، وأنت عينهم، فصار نيب اسماً للمؤنث على الغلبة<sup>(١)</sup>. وكذلك تصغير الحرب: حريب؛ لأنهم أرادوا المصدر من قولهم: حربته حرباً مثل العدل، يقال: جاءت العدل المسلمة، فجرت مجرى العدل في الوصف.

وإن أرادوا به المرة فقط دون المصدر قالوا: حرية ونيبية<sup>(٢)</sup>. وقيل الحرب من الحاربة، ثم صارت اسماً للواقعة، فهو مذكر سمي به مؤنث فصغر على أصله<sup>(٣)</sup>. ولم تلحق الناء القوس في التصغير؛ لأنه أجرى مجرى المذكر؛ لأنه في معناه فالقوس في معنى العود فحمل عليه في المعنى وجرى عليه في التصغير. وسمع عن العرب: قويسة على القياس<sup>(٤)</sup>، وقيل القوس بمعنى القوس والتعوج، فهي على معنى المذكر ثم صارت لمؤنث، وقد صغرت على أصلها، وبعض العرب قال: قويسة، وهو القياس.

والعرس سواء في المذكر والمؤنث، والمذكر الأصل، فبقى على أصله في التصغير، والعرس في معنى التعريس (المصدر من عرس بمعنى بنى بزوجه)<sup>(٥)</sup>،

(١) المقتضب، جـ ٢/٢٤٠، والكتاب، جـ ٢/١٣٧.

(٢) المقتضب، جـ ٢/٢٤٠.

(٣) المخصص، ٩/١٧، والمذكر والمؤنث، ص ٣٠٨.

(٤) في أسرار العربية، ص ٣٦٦، المخصص، جـ ٩/١٧، والمذكر والمؤنث، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

(٥) في أسرار العربية، ص ٣٦٦.

وبعضهم قال: عُريس وعريسة.

وبعض العرب صغّر إبل وغنم: أبيع وغنيم، وبعضهم صغرها بالتاء وهو القياس: أبيعلة وغنيمة.

والضْحَى: لم يسمع فيها إلا ضُحَى، ولم يقولوا ضُحِيَّة؛ لتلا يضارع تصغير: ضُحُوَّة، والضحي مؤنث، يقال: ارتفعت الضحي<sup>(١)</sup>.

والرباعي لا تلحق به التاء لكثرة حروفه، فاستثقلوا زيادة التاء فيه فتركوها نحو: عَنَاقِ (اسم امرأة): عُنَيْق، الحرف الرابع فيها بمثالة التاء في فُعَيْلة، فقام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث<sup>(٢)</sup>.

وبعض الرباعي لحقته التاء نحو: سُمَيْه (من سماء) قيل: التاء بدل من الياء المحذوفة في التصغير بعد اجتماع ثلاث ياءات، فالياء عوض عن المحذوف مثل: كرة، لغة، وقيل دخلته التاء بعد حذف الياء فصار كالثلاثي فلحقت به التاء مثل: دُلُو: دُلِيَّة، فحذف الياء الثالثة جعله بمثالة الثلاثي، فخف فلحقت به التاء؛ لأنه أشبه الثلاثي<sup>(٣)</sup>.

ذراع وكُراع، يذكران ويؤنثان، والأكثر فيهما التذكير، فمن أنثهما قال: كُرَيْعَة وذُرَيْعَة، ومن ذكرهما قال: كُرَيْع وذُرَيْع<sup>(٤)</sup>، ولو كان الذراع والكراع مؤنثين محضين لم يُقل في تصغيرهما ذرَيْع وكُرَيْع.

والعقرب عام في الذكر والأنثى، فإن كان المراد من المصغر المذكر لم تلحق به التاء، يقال: عَقْبِرِب، وإن كان المراد الأنثى زيدت التاء: عَقْبِرِبَة<sup>(٥)</sup>.

(١) المخصص، جـ ٨/١٧، والمذكر والمؤنث، ص ٣٠٩.

(٢) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٣٠٨، ٣٠٩، والمخصص، جـ ٨/١٧.

(٣) الكتاب، جـ ١٣٦/٢.

(٤) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٣٠٩.

(٥) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٣١٠.

زادوا التاء في الرباعي ليميزوا بين المذكر والمؤنث، فالاسم العام في النوعين، لحقت التاء بمؤنثته، وبعض العرب قال: عقرب للمذكر، وعقربة للمؤنث. وما كان مخصوصاً بالمؤنث للرباعي لم تلحق به التاء نحو: أتان: أُتِين. وتصغر نعوت المؤنث الرباعية بغير التاء نحو: طالق: طويلق، طامث: طَوَيْمِث، حائض: حُوَيْض.

والمرأة التي تسمت بمذكر تلحق التاء بالثلاثي منها، ليعرف أنه لمؤنث نحو: بَرَق: بريقة، نَعَرَ: نَغيرة، عَرَب: عُرَيْبة، حَسَن: حُسَيْنَة، عَمَرَ: عَميرة، حَجَرَ: حجيرة. وقد زيدت التاء؛ لأن الاسم صار علماً خالصاً لها. وإن كان علم المذكر أصله لأنثى، لم تحذف منه التاء نحو: حمزة يقال: حُمَيْرَة، طلحة: طُلَيْحة.

وإن كان مؤنثاً معنوياً وهو علم مذكر لحقت به التاء لمن تسمى من الرجال بعين وأذن يقال: عُيِينَة وأذِينَة، وهما لمذكر، وبعض العلماء رأوا أنها صغرت قبل أن يتسمى بها المذكر، فتسمى بها على لفظها ومن أشهر الأعلام: عُيِينَة بن حصن الفِزَارِي وعروة بن أذِينَة (شاعر أموي)<sup>(١)</sup>.

ورأى سيبويه أن المرأة إذا تسمت بحجر قلنا حجيرة؛ لأن حجراً صار علماً خالصاً لها وليس بصفة، وليس اسماً مشتركاً بين النوعين مثل: عقرب وعنكبوت، والمراد تصغيره علم المؤنث، نقول: حجيرة، وإن تسمت المرأة بفرس قلنا: فريسة مثل حجيرة، وإذا سمى الرجل بمؤنث كعين وأذن، فلا تلحق التاء به لأن المراد به المذكر نقول عيِين وأذِين، وما لحقت به التاء من ذلك وقع للمذكر على لفظه، فقد كان لمؤنث وتسمى به المذكر على لفظ المؤنث<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتاب، جـ ٢/١٣٧، والمذكر والمؤنث، ص ٣١٣.

(٢) الكتاب، جـ ٢/١٣٧.

وهذا تفسير سيبويه لبعض الأعلام التي تسمى بها الذكور، وهي على لفظ الإناث. ومن ذلك عيينة بن حصن وعروة بن أذينة، وهما مؤنثان معنويان. وهنالك أسماء إناث تسمى بها رجال ومنها: طلحة وطليحة، وعبدة وعبيدة، سَمْرَة وسميرة، سراقَة وسُرَيْقة<sup>(١)</sup>. وهذا يُجَوِّز الوجهين: الإبقاء على التاء أو حذفها في التصغير إذا كانت لمذكر، فإن كانت لمؤنث فلا تحذف التاء.

والمؤنث يصغر على علامة التأنيث دون حذفها، فيضم أوله ويفتح ثانيه، وتزاد ياء ساكنة ثالثة، وتترك علامة التأنيث على ما كانت عليه قبل التكبير دون تغيير في حرفها، يقال: سَلَمَة: سليمة، طَلْحَة: طليحة، سَوْدَاء: سويداء، صَفْرَاء: صفراء، لَيْلَى: لَيْلَى، بُشَيْرَى: بُشَيْرَى، أُخَيْرَى<sup>(٢)</sup>.

ولا يكسر الحرف الذي بعد ياء التصغيرة؛ لأن الحرف الأخير بمترلة التاء في سَلَمَة، ولم يكسر في سَلَمَة؛ لأن التصاق التاء بالاسم بمترلة الاسم المركب حضرموت، وبعلمك ففتح الحرف الأخير في حضر وبعلم.

وهزمة الإلحاق في نحو: علباء وحرباء، أصلها الياء عند جميع العلماء، وألف التأنيث في الممدود أصلها الألف عند البصريين، صفراء: صفرى، سوداء: سودى، والكوفيون يرون أصلها الياء، وكذلك يرون ألف الإلحاق المقصورة نحو: أرطى (اسم نبات).

فإن جاءت الألف لغير التأنيث كسر الحرف بعد ياء التصغير وصارت ألف الإلحاق ياء وجرى ألف الإلحاق مجرى ألف مرمى؛ لأنها كنون رَعَشْن، نحو: مِعْرَى: مُعَيْرٍ، زيدت ياء ساكنة وكسر ما بعدها (الزاي) ثم حذفت الياء كما

(١) ارجع إلى الأعلام المذكورة في كتب: سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام للذهبي، وصفة الصفوة لابن الجوزي، والاستيعاب لابن عبد البر.

(٢) سيبويه، جـ ١٠٧/٢.

حذفت للتونين في قاضٍ وماضٍ.

فإن كانت ياء إلحاق لإلحاق بناء الكلمة بغيرها كُسر الحرف الذى يلي ياء التصغير وحذفت ياء الإلحاق في غير المعرف بالألف واللام لالتقاء الساكنين، وهو الياء الساكنة والتونين، نحو: مَعَزَى: مُعَيِّزٌ، قِيَاساً عَلَى هَجْرَع: هُجَيْرِ ع، أَرطى: أَرِيط، كسرت الطاء قِيَاساً عَلَى جَعْفَر: جُعَيْفِر، فتجرى في اللفظ مجرى ما ألحقت به من الرباعي<sup>(١)</sup>.

وإن كانت الألف خامسة فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت نحو: قرقرى: قريقر، حبركى: حبيرك، والألف تحذف منها؛ لأنها بمثلة ألف " مبارك " التى تحذف عند التصغير مُبِيرِك<sup>(٢)</sup>.

وكل ثلاثى لحقته زائدتان، فكان ممدوداً منصرفاً يصغر كتصغير الممدود الذى هو بعدة حروفه، فالهمزة فيه بدل من الياء مثل الممدود حمرى وحمراء فأشبهه، ومن ذلك: علباء: عَلِيْبَى، وعلباء ملحق بقرطاس، ومثله: شمّلال ملحق بقرطاس، حرباء: حَرِيْبَى، سقاء: سُقَيْبَى، مقلاء: مُقَيْبَى، رداء: رُدَيْبَى، كساء: كُسَيْبَى، والأصل فيهما: كُسَيْبَى، وردبى، فاجتمعت ثلاث ياءات فاستثقلوا ذلك فأسقطوا الياء الأولى، فلم تأت الكسرة بعد ياء التصغير، وقيل الياء الأخيرة هى التى حذفت، فوزنه فُعَيْل، وهو وزن قضىّ وعطى<sup>(٣)</sup>.

غوغاء: قِيلَ وَزْنَ فَعْلَالٍ مِثْلَ: فَضْفَاضٍ وَزْنَ فَعْلَالٍ وَتَصْغِيرِهَا: غُوَيْغَى، مِثْلَ فَضْفَيْضٍ، وَقِيلَ: وَزْنَ فَعْلَاءَ بِمِثْلَةِ عَوْرَاءَ، تَصْغِيرِهَا: غُوَيْغَاءَ مِثْلَ: غُوَيْرَاءَ<sup>(٤)</sup>.  
وقُوبَاءَ: بِمِثْلَةِ قُسْطَاسٍ، وَتَصْغِيرِهَا: قُوبَى، وَقُوبَاءَ بِمِثْلَةِ فَعْلَاءَ، تَصْغِيرِهَا: قُوبِيَاءَ

(1) الكتاب، جـ ١٠٧/٢، والمذكر والمؤنث، ص ٣١٥.

(2) الكتاب، جـ ١٠٨/٢.

(3) الكتاب، جـ ١٠٨/٢.

(4) الكتاب، جـ ١٠/٢، ٣٨٦.

وزن فعيلاء<sup>(١)</sup>. وهى تصغر على ما يصغر عليه الممدود حمراء وصفراء.  
ومعطاء وزن مفعال: مُعِطَى؛ لأن المدة ليست مدة تأنيث بل زائدة قبل لام  
الكلمة مثل همزة سماء وقضاء.

وخنفساء: خُنِيفَسَاء؛ لأنها مدة تأنيث لا تحذف الألف؛ لأنها بمترلة الألف في  
بنات<sup>(٢)</sup>، وإذا صغرت اسماً فيه ألف ونون زائدتان لا يتغير الحرف الذى بعد ياء  
التصغير نحو: سكران وغضبان: سُكَيْرَانُ وَغُضْبِيَانُ، وهذا مطرد فى فَعْلَانِ وَمُؤَنَّثِهِ  
فَعْلَى، فالألف والنون فى المذكر بمترلة الألف والهمزة فى حمراء وصفراء، وسكرانة  
وغضبانة: سُكَيْرَانَةٌ وَغُضْبِيَانَةٌ، فلا تتغير الألف والنون فيها، وتبقى التاء فى التصغير  
لتمييزه عن المذكر سُكَيْرَانُ وَغُضْبِيَانُ<sup>(٣)</sup>.

وبعضهم جعل الأنثى: سكرة وسكرى وسكرانة، وسكرانة لغة بنى أسد،  
وتصغيرها: سُكَيْرَةٌ وَسُكَيْرَى وَسُكَيْرَانَةٌ.

فإن كانت النون أصلية والألف مزيدة، قلبت الألف ياء ولم يتغير بحذف  
النون؛ لأنها من بنية الكلمة نحو: أَقْحَوَانَةٌ: أُقْحِينَةٌ<sup>(٤)</sup>.

وتصغر أسماء المدن نحو: حمص: حُمَيْصَةٌ، حلب، حليبة، تدخلة التاء؛ لأنها من  
مؤنثات على ثلاثة أحرف، ولا تلحق التاء الرباعى نحو: فارس: فُؤَيْرِسٌ؛ لأنها مؤنثة  
على أربعة.

وما كان مذكراً فى اللفظ تلحق به التاء نحو: واسط ووسيط، ويجوز قلب  
الواو همزة: أُوَيْسَطُ.

وأسماء المدن المركبة تجعل اسماً واحداً نحو: بعلبك: بُعَيْلِكُ، ويجوز بعيلة،

(١) الكتاب، جـ ١٠٨/٢.

(٢) الكتاب، جـ ١٠٨/٢.

(٣) الكتاب، جـ ١٠٧/٢، ١٠٨، والمذكر والمؤنث، ص ٣١٧.

(٤) الكتاب، جـ ١٠٨/٢، والمذكر والمؤنث، ص ٣١٨.

وحضرموت: حضير موت<sup>(١)</sup>. ويجوز بعل بكيك، فإن حذف العَجْز قيل: بعيلة، ويقولون في خمسة عشر: خُميسة عشر، حضرموت: حُضَيْر موت، وحُضَيْرم، وحُضَيْرَة، وحَضْر مويته.

وتصغير المركب المزجي فيه وجوه كثيرة<sup>(٢)</sup>.

وتصغير أسماء الفواكة: كُمشَرة: كُمِشَرة، حذفت إحدى الميمين، ويجوز: كُمِشَرية، والجمع: كُمِشَرات، حَلْباءة: حُلْبِيبَة، والباقلاء: بويقلَة، والجمع بواقِل، ويجوز بويقلَة، على من جمع الباقلاء على بواقيل، ومن قال: باقلاء: صغرها: بويقلَة بتشديد اللام<sup>(٣)</sup>.

## تأنيث الفعل

يؤنث الفعل بالتاء إذا أسند إلى المؤنث أو إلى ما حمل على معنى المؤنث من الألفاظ التي أسند إليها الفعل.

ويؤنث الفعل وجوباً وجوازاً: يؤنث وجوباً إذا أسند إلى مؤنث حقيقي التأنيث اتصل بالفعل، فلم يفصله عنه فاصل نحو: قامت هند، وكذلك المبني للمجهول نحو: ضربت هند، وضربت الهندان.

ويؤنث كذلك الشبيه بالفعل، ومنه الفعل الجامد، ويجوز فيه التأنيث نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند.

ولا يؤنث فعل التعجب نحو: أكرم بهند؛ لأنه غير متصرف؛ ولأنه لازم والفاعل في صورة المفعول، ويجوز إن كان الفعل متعدياً نحو: ما جئتني من امرأة وكفت بهند، يجوز تأنيثه لجواز نزع الجر من الفاعل وجواز تعدى الفعل<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب، جـ ١٣٦/٢، والمذكر والمؤنث، ص ٣١٩.

(٢) المخصص، جـ ٩٥/٧، والمقتضب، جـ ٢٠/٤، والكتاب، جـ ١٣٦/٢.

(٣) المخصص، جـ ٩٥/١٧، ومجالس ثعلب، ص ٢٩٨، والمذكر والمؤنث، ص ٣٢٢.

(٤) شرح الكافية، جـ ٤٠٦/٣، ٤٠٧.

ويجوز التذكير والتأنيث إن كان الفاعل المؤنث منفصلاً عن رافعه بـ " إلا " نحو: ما قام إلا هند، وما قامت إلا هند.

ويجوزان كذلك إن فصل فاصل بين الفعل والفاعل نحو: قامت اليوم هند، وقام اليوم هند، قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ويجوزان إن كان الفاعل غير حقيقي التأنيث أو مجازي نحو: طلع أو طلعت الشمس والتأنيث أفصح، فإن تقدم الفاعل ورفع ضمير، وجب تأنيث الفعل؛ وإن كان الضمير يعود على مجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت.

ويجوزان كذلك إن كان الفاعل من جموع التكسير مذكراً أو مؤنثاً كرجال ونسوة، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ١٤].

يؤنث جمع الذكور على معنى الجماعة، ولم يؤنث مع المسند إلى جمع الإناث المكسر؛ لأن ظاهر لفظ جمع التكسير كظاهر المسند إلى المؤنث غير الحقيقي، فالتأنيث فيه بالتأويل فهو بمعنى الجماعة، ومن ثم يستوى الفعل المسند إلى جماعة الذكور وجماعة الإناث، يقال: قام الرجال، وقام النساء، أو قامت الرجال وقامت النساء؛ لأن المؤنث غير مخصوص بعلامة تأنيث بل يؤنث جملاً على معنى الجماعة، فأزال المعنى المجازي حكم الحقيقي في وجوب التأنيث، ومن ثم وجب التأنيث عند ظهور العلامة في المثني والجمع، يقال: قامت البنتان وجلست الهندات، وجب التأنيث لبقاء لفظ المفرد المؤنث في المثني والجمع<sup>(١)</sup>.

ويجوز الوجهان في جمع التكسير من العاقل وجمع المتسمى بالمؤنث نحو: الرجال والطلحات قاموا، أسند إلى واو الجماعة مراعاة لمعنى الذكور، فالرجال والطلحات لذكور، ويجوز التأنيث: الرجال والطلحات قامت، ويجوز تقوم، ويجوز قائمون

(١) شرح الكافية، جـ ٣/٤٠٧، ٤٠٨.

على معنى جمع الذكور، والتأنيث حملاً على معنى المؤنث "جماعة" (١).  
والتأنيث واجب في العاقل وغير العاقل إن تقدم، وأسند الفعل إلى ضمير؛ لأن  
الضمير يكون لمؤنث يقال: الغرفات بنيت، والدور هدمت؛ لأن المعنى بتأويل  
الجماعة، ويجوز أن تلحق به النون؛ لأن النون وضعت لجمع الإناث.  
وحكم الملحق بجمع المذكر كحكم جموع التكسير لتغير لفظ مفردتها، فحكم  
البنين حكم الأبناء: فيجوز: البنون قاموا، ويجوز: قامت، لعدم بقاء لفظ مفردة في  
الجمع، فالمفرد ابن (٢).

وحكم المؤنث المجموع بالواو والنون كحكم المجموع بالألف والتاء نحو: سنين  
جمع سنة، وأرضين جمع أرض، يقال: مرت سنون، وتصحرت أرضون، جرى حكم  
المجموع بالألف والتاء عليها؛ لأن حقها الجمع بالألف والتاء، فالواو والنون فيهما  
عوض من الألف والتاء (٣).

وتاء مضارع الغائبة حكمها كحكم التاء التي تلحق بالفعل، ومثلها النون  
التي تلحق بالفعل مع وجود فاعل ظاهر نحو: قمن البنات وفرحن النسوة، قال  
الفرزدق (٤):

ولكم دِيافى أبوه وأُمُّه      بَحْوَران يعصِرْنَ السليطَ أقاربه

الشاهد: يعصرن السليطَ أقاربه، اتصل بالفعل نون النسوة وهى فاعل، ثم  
أتى بالفاعل أقاربه، فجاء بضمير الأقارب على لغة ظلموني الناس فجمع بين  
الفاعل وضميره، وهى لهجة غير مشهورة، ومثلها: قاما أخواك.

(١) شرح الكافية، جـ ٣/٤١٠.

(٢) شرح الكافية، جـ ٣/٤٠٨، ٤٠٩.

(٣) شرح الكافية، جـ ٣/٤٠٩.

(٤) ديوان الفرزدق، جـ ١/٤٦، وشرح الكافية، جـ ٣/١٩، دِيافى: نسبة إلى قرية بالشام وهى دِياف، السليط:  
الزيت.

ويجوز في الفعل المسند إلى اسم الجنس، مايجوز في جمع التكسير نحو: انقعر النخل، وانقعرت النخل وانقعرن.

ويجوز كذلك في اسم الجمع (ما لا واحد له من لفظه) نحو: حضرت الإبل وحضر الإبل، ومثله الغنم، والخيول، وبعض العلماء رجح التأنيث وبعضهم أوجبه في الإبل والغنم والخيول، والمرجح جواز الوجهان، والركب يجوز فيه: مضى الركب ومضت الركب، ومضوا<sup>(١)</sup>.

ويقال في العدد عن الأيام التي مضت من الشهر: اليوم الأحد لثلاث خلون أو مضين أو بقين من الشهر، والمراد بالتأنيث هنا الأيام أو الليالي، أنشد الفراء:

خُطَّ هذا الكتابُ في يومٍ سَبَّتٍ      لثلاثِ خلونٍ من رَمَضانِ

وهذا جائز حتى العَشر، ويقال فيما زاد عن العَشر: لإحدى عشرة ليلة مضت وخلت، ولاتنتي عشرة ليلة خلت ومضت، وهذا جائز إلى تسع وعشرين، يقال لإحدى وعشرين مضت وخلت من الشهر، وخمس وعشرين مضت من الشهر<sup>(٢)</sup>.

وبعض العلماء أجاز أن يقال: لخمس مضت وخلت، وخمس عشرة مضت وخلت؛ لأن الأيام جمع كسرة، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير نحو: الهنود قامت، والزينات جلست، ومن ثم رأوا أن النون تكون في العدد القليل نحو: خمس خلون ومضين؛ لأن النون علامة جمع المؤنث القليل، فإن كثر العدد عن العَشر استخدمنا التاء: لثلاث عشرة خلت ومضت، وهو بمنزلة: الهندات قمن والهنود قامت، فالجمع السالم جمع قلة وجمع التكسير جمع كثرة، فجمع القلة تكون فيه النون نحو: النسوة تحدثن، نسوة جمع قلة. وجمع الكسرة بالتاء نحو: النساء

(١) شرح الكافية، ج٤/٣١١.

(٢) المذكر والمؤنث، ص٢٨٢.

تحدثت، فجعلوا ما دون العشر قلة وما زاد عنها كثرة<sup>(١)</sup>.

ويخاطب المؤنث المفرد بالتاء المكسورة نحو: أنتِ مجتهدة، وأنتِ نجحتِ، خص المؤنث بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء، والياء مما يؤنث بها نحو: تفعلين وتصلين، وجعلت الفتحة للمخاطب المذكور.

ويقال في خطاب المثنى المؤنث: أنتما نجحتما، ومثله المذكور، فاستوى النوعان في المثنى، لاتفاق معنهما، ويقال في المضارع: أنتما تعملان بجهد، بتاء في أول المضارع في النوعين، ويختلفان في الجمع فيقال للمذكر أنتم نجحتم وأنتم تعملون بجهد.

ويقال للمؤنث الجمع: أنتن نجحتن، وأنتن تعملن بجهد، اختلفا في الجمع، للتفريق بين النوعين؛ لأن ضمير الجمع اختلف<sup>(٢)</sup>.

وأصل ضربتم في المذكر ضربتموا بواو بعد الميم، كالألف في المثنى أنتما ضربتما، فالألف للتثنية بعد الميم، فجعلت الواو في ضربتموا دليلاً على الجمع في مقابل الألف في التثنية، ثم حذفت الواو من الجمع تخفيفاً، وبقيت في المثنى للتفريق بين المثنى والجمع، ومن ثم تعود الواو ثانية عند اتصال ضمير المفعول في سألتموניהا، وقيل الواو للإشباع، والأرجح أنها ردت على الأصل سألتموا قياساً على الواو في قالوا وجرياً عليها، وقد حذفت الواو في الجمع، لتوازي النون في البنات قمن ونجحن بحرف واحد للتأنيث، فرد جمع الذكور إلى الميم، وحذفت الواو<sup>(٣)</sup>.

والتاء في قامت هند، مؤذنة بأن الفاعل مؤنث، والتاء حرف وليست بضمير فلا يجوز أن يسبق الضمير الاسم الظاهر والفعل لا يرفع فاعلين، ومن ثم دخلت

(١) الفصل، جـ ٩٤/٢، والمخصص، ٨١/١٦، والمذكر والمؤنث، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) ارجع إلى: شرح الفصل، ٢٦/٢م.

(٣) نفسه.

تاء التانيث في المشني المؤنث نحو: الهندان قامتا، فالتاء حرف والألف ضمير، وتأنث الفعل بالتاء، وهي حرف.

ونقول في الجمع الهندات نجحن، وتلحق التاء بالفعل مع الفاعل الظاهر نحو: الهندات، وبعض العرب جعلوا النون حرفاً بديلاً للتاء نحو: ضربن الهندات، ومنه قول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

ولكم دِيافى أبوه وأُمُّه      بَحْوَران يعصِرْنَ السليطَ أقاربه  
الشاهد: إثبات النون لتكون دليلاً على إثبات الفعل للجماعة التي تحمل على المؤنث.

وكاف المخاطب تكسر مع المؤنث، قال تعالى: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٤٥] كسرت الكاف وفتحت في مخاطبة المذكر ليفرقوا بينهما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ [آل عمران: ٣٩]، ويستوى المذكر والمؤنث في خطاب المشني: ضربتكما، ويختلف في الجمع يقال: ضربتكم لجمع الذكور، وضربتكن لجمع الإناث<sup>(٢)</sup>، ويقال: غلامكم للذكور، وغلامكن للإناث.

ويقال في مخاطبة المؤنثة: أن تقولين كذا، وأنت تزعمين كذا بالياء، وهي الضمير، والنون للرفع مثل نون يفعلون وتفعلون وتفعلان ويفعلان، ويقال: غلامى بالياء للمتكلم المذكر والمؤنث، ويقال: غلامه للغائب وغلامها للمؤنثة الغائبة، ويقال: قال وقالت، وكتابه وكتابها<sup>(٣)</sup>.

والمتكلم: أنا ونحن للنوعين، أنت بالفتح للمذكر وأنت بالكسر للمؤنث، والكسر للمخالفة وأنتما للنوعين وأنتم للذكور وأنتن للإناث.

(١) الديوان، جـ ٤٦/١، وخزانة الأدب ١٦٣/٥، وشرح المفصل، م ٢٨/٢، ٢٩، وديافى منسوب إلى ديفاء وهي

قرية بالشام والسليط الزيت.

(٢) شرح المفصل، م ٣١/٢.

(٣) شرح المفصل، م ٣١/٢.

وهو للغائب وهي للغائبة وهما للنوعين، وهم للذكور وهن للإناث، والمنصوبات إياك بفتح الكاف للمذكر وبالكسر للمؤنث، وإياكما للنوعين في المثني، وإياكم للذكور وإياكن للإناث، وجاء: إياهموا بالواو، وإياهن للإناث بتضعيف النون<sup>(١)</sup>.

ويقال في الأمر للواحد: اذهب، وياء المخاطبة للواحدة: اذهبي واركعي واسجدي، ويقال للمثني: اذهبا، ويستوى فيه النوعان، ويقال للذكور: اذهبوا وللإناث اذهبن، وبعض الجمل بمعنى الأمر، قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] والمعنى: ليرضعن أولادهن.

وبعض الألفاظ جاءت في العربية لمعنى الأمر، وبعضها عام في النوعين، وبعضها يقع فيه تخصيص للنوع ومنها:

هات: فعل أمر ملازم صيغة الأمر، بمعنى: ائت بكذا، والأصل فيه: هاتى، فحذفت الياء للجزم، يقال: هات يا رجل، ويقال للمؤنثة: هاتى يا امرأة، والأصل: هاتين فحذفت النون للجزم مثل: اركعي واسجدي، فحذفت ياء الفعل (في موضع اللام)؛ لأنها سكنت قبل ياء الضمير المخاطب فحذفت لالتقاء الساكنين.

ويقال للرجلين: هاتيا يا رجلان، جزم بحذف النون، ويقال للمؤنثتين: هاتيا يا امرأتان، حذفت النون للجزم، ويقال للذكور: هاتوا يا رجال، والأصل: هاتيون، فحذفت النون للجزم، وحذفت الياء لسكونها وسكون ياء الجمع<sup>(٢)</sup>.

ويقال للإناث: هاتين يا نسوة، الياء لام الفعل، والنون للتأنيث (فاعل)<sup>(٣)</sup>.  
يقال: مالك إذا قلت لك: هات ديناراً لا تهاتية؟.

(١) شرح المفصل، م ٣٨/٢، ص ٣٩.

(٢) إصلاح المنطق، ص ٢٩١.

(٣) المذكر والمؤنث، ص ٣٣٠.

وللرجلين: مالكما إذا قلت لكما: هاتيا ديناراً لا تهاتيانه؟، وتقول للرجال: مالكم إذا قلت: هاتوا ديناراً لا تهاتونه، ويقال للإناث: مالك إذا قلت لك: هاتيا ديناراً لا تهاتينه، ومالكما إذا قلت لكما: هاتيا ديناراً لا تهاتيانه؟ ويقال للنسوة: مالكن إذا قلت لكنَّ هاتين ديناراً لا تهاتينه؟<sup>(١)</sup>.

تعال: فعل غير متصرف ملازم صيغة الأمر وحذف منه الألف، والأصل: تعالی، وتصير ياء عند اتصال ضمير المثني بها.

يقال للذكور: تعال يا رجل، وتعاليا يا رجلان، وتعالوا يا رجال، حذفت الألف في المفرد للجزم، وحذف في الجمع لالتقاء الساكنين، (تعالوا) والنون علامة الجزم في المثني والجمع.

ويقال للواحدة: تعالی يا امرأة، والأصل: تعالين، فحذفت ياء الفعل الأولى لالتقاء الساكنين، وحذفت النون للجزم، ويقال للثنتين: تعاليا يا امرأتان، قلبت الألف ياء لحيء ألف المثني بعدها، وحذفت النون للجزم، ويقال لجماعتهم: تعالين يا نسوة.

ويقال للرجل: مالك إذا قلت لك: تعال لا تتعالی؟ وللرجلين: مالكما إذا قلت لكما تعاليا لا تتعالیان؟ وللرجال: مالكم إذا قلت لكم: تعالوا لا تتعالون؟ ويقال للمرأة: مالك إذا قلت لك تعالی لا تتعالين؟ وللمرأتين: مالكما إذا قلت لكما: تعاليا لا تتعالیان؟ ونقول للنسوة: مالكنَّ إذا قلت لكن: تعالين لا تتعالين؟<sup>(٢)</sup>.

هلمَّ: اسم فعل أمر بمعنى أقبل، ويلزم لفظاً واحداً في لغة الحجاز فلا يتصل به ضمير، فيستوى فيه الواحد والاثنان والجميع والذكر والأنثى: يقال للواحد: هلمَّ

(1) المذكر والمؤنث، ص ٣٣١، ٣٣٢.

(2) المذكر والمؤنث، ص ٣٣١.

يا رجل، وللمثنى: هلمَّ يا رجلان، وللرجال: هلمَّ يا رجال، قال تعالى:  
﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨].

وقال الشاعر:

وكان دعا دعوةً قومُهُ هَلُمَّ إلى أمرِكم قد صرِمُ

ويؤمر المؤنث بلفظ هلم دون تغيير، يقال: هَلُمَّ يا فتاة، وهلمَّ يا فتاتان، وهَلُمَّ

يا نسوة<sup>(١)</sup>.

وبعض العرب يصلها باللام فتدخل على ضمير المخاطب هَلُمَّ لك، وهَلُمَّ لكما  
وهلم لكم، وللمرأة: هلم لك، وللثنتين: هلم لكما، ولجماعتهن: هلم.

وتميم تجرى هَلُمَّ للواحد والاثنين والجميع ذكوراً وإناثاً، فتوحد وتثنى وتجمع،  
يقولون: هَلُمَّ يا رجل، وهلمَّ يا رجلان، وهلموا يا رجال.

ويقال للمؤنث هلمى يا فتاة، وهلما يا فتاتان، وهلمنَّ يا نسوة (بتخفيف  
النون وتثقيلها)، ويجوز: هَلُمَّنَّ يا نسوة.

ويقولون في الإقبال على الشيء: هَلُمَّ إلى كذا (أهلم وزن أهريق)، وسمع فيه:  
لا أهَلِّمُ ولا أهَلِّمُ<sup>(٢)</sup>.

هاء: بمعنى تعال وهلمَّ، وقيل: خذ، يقال للواحد: هاء يا رَجُلُ، وللرجلين:

هاؤنا يا رجلان، وللجميع: هاؤمُ، قال تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابِيهِ﴾ [الحاقة:

١٩] بمعنى تعالوا أو هلموا.

ويقال للواحدة: هاء يا امرأة (بكسر الهمزة)، وللثنتين: هاؤما، وللنسوة:  
هاؤنَّ، وهذا أفصح ما ورد في " هاء " .

وهنالك وجوه أخرى منها: قولك للرجل: هأ يا رجل (مثل خف يا رَجُلُ

(١) الكتاب، جـ ١٥٨/٢، والمقنضب، جـ ٢٥/٣، وإصلاح المنطق، ص ٢٩٠.

(٢) إصلاح المنطق، ص ٢٩٠، والخصائص، جـ ٢٣٠/٣، والمخصص، جـ ٨٦/١٤، ٨٩.

بجذف الألف)، ويقال للرجلين: هاء (مثل: خافا)، ويقال للجميع: هاءوا (مثل: خافوا)<sup>(١)</sup>.

ويقال للمرأة: هائي يا امرأة يائبات الياء (مثل: خافي). قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فقلتُ لها هائي فقالتْ بِرَاحَةٍ تُرَى زَعْفَرَانًا فِي أُسْرَتِهَا وَرَدًا

ويقال للمرأتين: هاءيا يا امرأتان، ويقال للنسوة: هأن يا نسوة<sup>(٣)</sup>.

وجاء فيه: هاء يا رجل على مثال هات يا رجل، وللرجلين: هائيا يا رجلا، وللجميع: هاءوا يا رجال، ويقال للمرأة: هائي يا امرأة مثل: اسجدي واركعي، وللثنتين: هائيا يا امرأتان، ويقال للنسوة: هائين يا نسوة على مثال: هاتين يا نسوة. وجاء فيه توحيد لفظ " هاء " دون تغيير، يقال: هاء يا رجل، وهاء يا قوم، وهاء يا نسوة، وهذا مقيس على " ذلك " قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾ [الطلاق: ٢].

وجاء فيه زيادة كاف المخاطب والمخاطبين والمخاطبات، وهي لهجة بني دُبَيْر: يقولون: هاءك يا رجل، وللثنتين: هاءكما، وللجمع: هاءكم، ويقال للواحدة: هاءك، وللثنتين: هاءكما، وللنسوة: هاءكن<sup>(٤)</sup>.

## تغليب المذكر على المؤنث

المذكر يغلب على المؤنث إذا اجتمعا في جمع أو ضمير أو أسند إليهما فعل أو الإخبار عنهما، ويرجع تغليب المذكر إلى دخول الإناث في جماعة الذكور؛ ولأنهن تبع للرجال، فإن كان الكلام مخصوصاً بالإناث كان الكلام لهن.

ويذكر الفعل تغليباً إذا تقدمه مذكر ومؤنث، يقال: الرجل والمرأة قعدا وقاما،

(١) المذكر والمؤنث، ص ٣٣٣، والقرطبي، ٢٠٦/١٨.

(٢) شرح القوائد السبع، ٣٣٨، الأسرة: الخطوط في باطن الكف.

(٣) إصلاح المنطق، ص ٢٩٠، ٢٩١، والمخصص، ج ١٤/٩٠، ٩١.

(٤) إصلاح المنطق، ص ٢٩١، والمذكر والمؤنث، ص ٣٣٤، وشرح المفصل، ج ٨/١٢٦، والخصائص، ج ٢/١٩٦.

ولا يجوز: قامتا وقعدتا في حضرة المذكر؛ لأنه الأصل والمؤنث مزيد عليه، فقد زادوا في المذكر التاء ليكون للمؤنث نحو: مُعَلِّمٌ: معلمة فزيدت التاء على لفظ المذكر فهو أصل للمؤنث ويغلب عليه. وما وقع مخالفاً ذلك له وجوه من التأويل: يقال: الرجل والمرأة قامت، والمعنى: الرجل قام والمرأة قامت، فأضمر خبر الرجل، لدلالة خبر الأنثى عليه، ولكن لا يخبر به عنه. ويقال: الرجل والمرأة قام، أفصح عن خبر: الرجل، وأضمر خبر المرأة، والتقدير: الرجل قام، والمرأة قامت، فلا يجوز غير التأنيث مع المرأة.

والتغليب يكون في الضمائر: الرجل والمرأة قاما؛ لاستحالة الإتيان بتاء التاء عند الإخبار عن الذكور مع الإناث. وقد صح عن العرب إضمار المبتدأ للدلالة عليه بخبر الآخر فيما اشتركا فيه قال ضابيء البرجُمي<sup>(١)</sup>:

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ      فإني وقيّاراً بها لَعْرِبُ

غريب خبر، لأحدهما، فيجوز أن يكون المعنى فإني غريب بها وقيار، ويجوز: قيار غريب بها وأنا أي وأنا غريب، فأضمر الخبر لدلالة الآخر عليه بلفظه. ومثله قول قيس بن الخطيم<sup>(٢)</sup>:

نحن بما عندنا وأنت بما      عندك راضٍ والرأي مُخْتَلَفُ

حذف خبر نحن، لدلالة خبر الجملة الثانية عليه، والأصل: نحن راضون بما عندنا وأنت راضٍ بما عندك، فاكتفى بخبر الثاني عن الأول.

وإذا اجتمع المذكر والمؤنث كان الفعل للمقدم منهما، فيذكر الفعل إذا كان المقدم المذكر نحو: قام محمد وهند، فإن تقدم المؤنث قيل: قامت هند ومحمد بتأنيث

(١) الكتاب، جـ ٣٨/١، الخزانة، جـ ٣٢٣/٤، قيار: اسم فرسه وقيل جملة.

(٢) الكتاب، جـ ٣٨/١، ودويان قيس بن الخطيم، ص ٣٨ (طبعة بغداد)، والأصمعيات، ص ٢٢٦.

الفعل<sup>(١)</sup>.

وقد يخبر بالمذكر عن المؤنث لدخول الأخير فيه، قال تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَانِنِينَ﴾ [التحریم: ١٢]، الأصل القانتات، فعدل إلى القانتين لأجل الفاصلة: الداخلين، الظالمين، القانتين، فجاء عليها للإيقاع في خواتيم الآى، وقيل: أراد: وكانت من القوم القانتين، وقيل: أراد أهل بيتها، ويجوز أن يكون التذكير للمدح لدخول الإناث في عموم حكم الرجال.

وقد وضعت على لفظ المذكر لمعنى خاص لمساقتهم في الطاعة وكثرة العبادة والفتنوت، وهم أقدر على ذلك من النساء فعادلتهم في ذلك، وللإشارة إلى رجحان العقل واكتمال الدين وإفساح مجال السبق للتنافس في العبادة.

جاء في الحديث عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً: "كمل من الرجال كثير، ولم يكتمل من النساء إلا أسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام"<sup>(٢)</sup>. يغلب المذكر في الإخبار، يقال: فلان وفلانة ابنا فلان نحو: محمود وإيمان ابنا عكاشة، بتغليب المذكر في الإخبار.

يغلب المذكر في الوصف نحو: قام محمود وإيمان العاقلان، وجلس زيد وهند الكريمان، ويقولون: الرجلان والمرأة قاموا، وقائمون، غلب المذكر في الضمير وغلب في الوصف (قائمون).

ويقال: قام محمد وزينب وهند بنو علي، جاءت بنو علي على تغليب المذكر، ويقال: غنمك وراعيها مقبلون، بتغليب المذكر، ويجوز غنمك وراعيها مقبلة، ومقبلة خير الغنم، وخبر الراعى محذوف تقديره: وراعيها مقبل.

ويجوز: غنمك وراعيها مُقبل، مقبل خبر الراعى، وخبر الغنم محذوف تقديره:

(١) المذكر والمؤنث، ص ٢٢٨.

(٢) رواه الشيخان وأحمد والترمذى وابن ماجه وصحيح الجامع، ج ٢/ ٨٤٠ رقم ٤٥٧٨.

مقبلة. ويقال: زيد وهند والخييل مقبلون<sup>(١)</sup>.

وجاء الحمل على اللفظ (الواحدة) والمعنى (الجماعة) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، اقتتلوا على المعنى الطائفة (الجماعة من الناس).

وقرأ ابن أبي عملة: (اقتتلا) على لفظ الطائفتين<sup>(٢)</sup>، والطائفة في اللغة بمعنى الجماعة، وقد يراد بها الواحد في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ٦٦] يراد رجل واحد<sup>(٣)</sup>.

وذهب العلماء إلى أنه يجوز أن يجرى المعنى في قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) يراد به نفسين فأكثر، والدليل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فجاء بلفظ التثنية، والمشهور أن الطائفة في اللغة تعني الجماعة، ويدخل فيها طرفا الخصام اثنان فأكثر، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

واسم الجمع يجوز حمله على لفظه، ويجوز حمله على معناه (الجماعة)، يقال: الطائفة وهند قائمات، الخبر لهما جميعاً، والجمع على معنى الطائفة. ويجوز اعتبار اللفظ: الطائفة وهند قائمات، الخبر للفظين ولفظ الطائفة هنا يعنى الواحدة.

وإن قيل: الطائفة وهند قائمة، الخبر هنا فيه وجهان:

أولهما - أن يكون خبر للطائفة، أى: الطائفة قائمة، وخبر هند محذوف.

والثاني - أن يقال: هند قائمة وخبر الطائفة محذوف، دل عليه " قائمة "،

فاكتفى بأحد الخبرين عن ذكر الآخر<sup>(٥)</sup>.

(١) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٢٨١، وشرح الكافية، الرضى، ج ١/٢٩٠.

(٢) القرطبي، ج ١٦/٢٤٦.

(٣) القرطبي، ج ٨/٢٥٢.

(٤) القرطبي، ج ٨/٢٥٢، ٢٥٣.

(٥) شرح الكافية، ج ١/٢٩٠.

وغلَّبَ المذكر في قول عبد الرحمن بن الحكم<sup>(١)</sup>:

دعتني أخاها بعدما كانَ بيننا من الأمر ما لا يفعل الأخوان  
غلب المذكر "الأخوان"، فعبر عن نفسه وعنهما بالأخوين.

وغلَّبَ التذكير في ألفاظ العقود (من العشرين إلى التسعين) فهي بالواو والنون ويستوى فيها المذكر والمؤنث<sup>(٢)</sup>، والواو والنون لجمع الذكور، ولكنها تكتسب التأنيث من المعدود (التمييز)، يقال: جاء عشرون رجلاً، وجاءت عشرون امرأة، فجنس المعدود مؤنث.

## التذكير والتأنيث في الأعداد

أطلق العرب على أرقام الحساب أسماء فصارت أعلاماً لها، وهي: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، إلى العشرة، فإن تجاوزوا العشرة قالوا: أحد عشر واثنان عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر إلى التسعة عشر، فإن تجاوزوها قالوا: عشرون، أحد وعشرون أو إحدى وعشرون، اثنان وعشرون أو اثنتان وعشرون، وثلاثة وعشرون إلى تسعة وعشرين فإن تجاوزوها قالوا: ثلاثون، ويفعلون ذلك في كل عقْد (عشر سنين) بعد العشرين إلى تسعة وتسعين، فإن زادوا قالوا مائة، ويذكرون معها الأعداد على ما ذكرنا في الأعداد المفردة والمركبة وما دخل في ألفاظ العقود، ومثلها الألف وسنين ذلك في موضعه.

والأصل في العدد الإبهام ويبينه المفسر الذي يأتي بعده، ومن ثم لا يعرف نوعه قبل معرفة ما يأتي بعد، فالمتكلم يزيد التاء مضمراً أن يأتي بمعدود مذكر فتكون التاء دليلاً على معدود مذكر يأتي بعد العدد، ثم يفسر العدد بذكر المعدود نحو قولنا: معي خمسة جنيهات وأربعة دراهم، فذكر جنيهات ودرهم أبان عن العدد

(1) شرح شذور الذهب، ص ٤٨٢، والمقرب، ١/١٢١، والمذكر والمؤنث، وشرح المفصل، ج ٤/١٦.

(2) شرح المفصل، ج ٤/١٦.

المبهم.

وألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين مذكرة في اللفظ فلا تأنيث فيها، ولكنها مبهمة فلا يعرف المعدود، أو غير مفسرة بمعدود بيّنها، فإن ذكر المعدود بعدها فهي تبع له في التذكير والتأنيث، يقال: جاء عشرون طالباً، عشرون مذكرة، ويقال: عشرون طالبة، عشرون مؤنثة.

والواو والنون في ألفاظ العقود (عشرين إلى تسعين) للمذكر، لكنها تكون للمؤنث إن كان المعدود مؤنثاً، وتستوى في ذلك مع ما لحقت به التاء. ومثل ذلك مائة وألف، للمذكر والمؤنث ويكتسبان التذكير أو التأنيث مما أضيف إليهما، يقال: حضر مائة رجل، الفاعل مذكر، ويقال: حضرت مائة امرأة، الفاعل مؤنث، والتاء في " المائة " للتأنيث بيد أنها تكون للمذكر أيضاً وهي على لفظها؛ لأنها تحتاج إلى مفسر يبيّن المراد بها.

الأعداد جميعها مبهمة، فلا يعرف المراد بها إلا بذكر ما يبين المراد بها والمفسر يسمى المعدود، ويكون منصوباً أو مجروراً.

والتاء التي تلحق بالعدد تدل على تأنيث العدد ذاته ولا تتعداه إلى المعدود فلا يتأنت بها المعدود، فالعدد الثلاثة لفظه مؤنث وكذلك الأربعة إلى عشرة، والعدد " العشرون " مذكر والثلاثون إلى التسعين، والمائة مؤنثة والألف مذكر، ولكن هذه الأعداد مبهمة لعدم معرفة المعدود، ومن ثم تكتسب الأعداد معنى التذكير أو التأنيث من المعدود، ولا يضير تأنيث لفظها أن تكون للمذكر؛ لأن العدد إحصاء المعدود فيذكر به أو يؤنث به.

قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ﴾ [الحاقة: ٧] حذف التاء من سبع، وهي أصل فيها: سبعة، فحذفت مع المؤنث للتفريق بين المذكر والمؤنث، وقد حذفت مع المؤنث ولم تحذف مع المذكر اكتفاء بتأنيث المعدود، فحفظ تأنيث

العدد بإضافته إلى مؤنث فأغنى عن تأنيثه؛ ولئلا يجمع بين علامتي تأنيث، وتركت مع المذكر لخلوه من تاء التأنيث؛ ولأن الأصل في لفظ العدد أن يكون مؤنثاً بالتاء<sup>(١)</sup>؛ ولأن المذكر أخف من المؤنث فتركت التاء في عدده، فالأصل: سبعة مثل ثلاثة وأربعة وخمسة، قال تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [فصلت: ١٠] وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقيل: إن الأصل في العدد التأنيث للمبالغة، مثل نسابة وعلامة للإشعار بقوة المبالغة<sup>(٢)</sup>.

والاعتبار في تأنيث العدد بلفظ مفرد المعدود، فمفرد أيام يوم ومفرد ليالٍ ليلة، ومثل: حجج ومفردها حجة، قال تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٧]، وهذا عام في ألفاظ العدد عدا واحد واثنين، فالمؤنث منهما واحدة واثنان، قيل الهمزة في أحد بدل من الواو في واحد، وحذفت الألف للتخفيف، فهو اسم علم على المقدار مثل سائر أسماء العدد، وقيل كذلك الأصل واحد اسم علم، والوصف به يكون على تأويل: رجل واحد أى وعدده واحد.

وقيل الواحد وصف مأخوذ من الوحدة، ويجرى به الوصف، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٩]، ويجرى على المؤنث بزيادة التاء: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨]، وأحد بمعنى واحد نحو: أحد عشر وأحد وعشرون بمعنى: واحد وعشر وواحد عشرون<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح المفصل، ج٦/٢٦، قال تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٧].

(٢) شرح المفصل، ج٦/٢٧.

(٣) شرح المفصل، ج٦/٢٤.

وأحد يراد به العموم والكثرة في النفي، قال تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، حاجزين نعت لمعنى في الموصوف "أحد" نحو قولنا: ما جاءنا من أحد، وقولنا: لا أحد فيها، ولا يجوز: فيها أحد، على معنى العموم، والهمزة في أول أحد مقلوبة عن وحد، واشتهر ذلك في الكلام، والجمع به: آحاد، فهو اسم للعدد، وفسر ابن يعيش قول الزمخشري "والهمزة في أحد وإحدى منقلبة عن واو" أن الأصل في أحد بمعنى "واحد" وحد، فقلبت الواو همزة، وكذلك الهمزة في إحدى بدل من الواو من "وحدى"؛ لأنها تأتيث الأحد، والهمزة في أحد بدل من الواو<sup>(١)</sup>.

وإحدى مؤنث من لفظ أحد ومعناه، والهمزة تبدل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وهو قليل في المفتوحة، و"إحدى" مؤنث بالألف المقصورة، وليس بالثناء من ثلاثة إلى عشرة، وسبب ذلك أن أحد استعمل اسم عدد ووصفاً والصفة جرت على الفعل نحو: قائم وقاعد وتتبع الموصوف وتذكر وتؤنث، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ويقال في المؤنث امرأة واحدة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] هذا وصف جارٍ على الفعل ويعمل عمله نحو: مررت برجل واحدٍ درهمه، ويجرى فيها التثنية والجمع: واحدهما واحدهم.

وإن كان "أحد" اسماً للعدد فليس بصفة، ولهذا جمعه على أحدات، وهذا من جموع الاسم دون الصفة نحو: حاجر وحُجران، وغالٍ وغُلان، وجمعه عليه من الصفات ما استعمل استعمال الأسماء نحو: راعٍ رُعيان، صاحب: صُحبان، ومن ثم لم يؤنث على ما تؤنث عليه الصفات كقولنا: واحد واحدة، فعدل عن ذلك إلى ما يخالف تأتيث الصفات في "أحد" فاحتيج إلى علامة تميزه عما تؤنث عليه الصفة

(١) شرح المفصل، ج٦/٤٧.

من " واحد " و " واحدة " وإذا كان اسماً فلحقت به الألف المقصورة فقلب عن أحد وزن فَعَلَ إلى إحدى وزن فعلى، فاستغنى بتأنيث أحد " إحدى " عن مؤنث واحد " واحدة " (١).

وغلِبَ أحد وإحدى في الأعداد التي جاوزت العشرة؛ لأنهما " إحدى " يستعملان مع غيرها كاسم واحد نحو: أحد عشر وإحدى عشر، ونادر استخدام إحدى في أوائل الأعداد وباب الآحاد للاستغناء عنها بلفظ المعدود نحو: بنت، فتاة، فاللفظ يعنى عن " إحدى " ولا تصاف مثل: ثلاث بنات، أضيفت إلى اسم ظاهر، وأحد لا يعين لواحد نحو: جاءني أحدهما أو أحدهم، أى شخص غير متعين منهما أو منهم، فإن أضيفت ألزمت العدد نحو: " أحد عشر " عدد معين، و " أحد وعشرون " عدد معين.

وحادى مقلوب واحد والأصل: حادو، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، وزن لاعف، وجمعت أحد على آحاد وزن أفعال والأصل: أوحاد، فقلبت الواو همزة وخففت ألفاً في الجمع آحاد (٢).

واثنان من تثيت في المؤنث، والهمزة في اثنين بدل من لامه المحذوفة، فلحقت به التاء للدلالة على التأنيث في المثني لخلو اللفظ من علامة التأنيث وليس له مفرد، فترلت التاء منزل اللام المحذوفة قبل التثنية لأن اللفظ يفتقر إلى ما يدل على اختصاصه بمؤنث؛ لأنه يستغنى عن لفظ المضاف الذى يدل على التأنيث بلفظه.

لقد زيدت التاء في اثنتين؛ لأنه ليس فيه ما يدل على التأنيث، ولم يصف إليه مؤنث يكسبه التأنيث مثل: ثلاث بنات، فلم يفسر نوعه بالإضافة، وكان القياس أن يقال واحد رجالٍ واثنان رجال، وأحد نساء واثنان نساء، فلم يمكن ذلك،

(1) شرح المفصل، جـ ٤٩/٦.

(2) شرح المفصل، جـ ٢٥/٦.

فقليل: رجل ورجلان فاستغنى بلفظ المعدود عن العدد واحد، وأجريت التشبية في  
المثنى، واستغنى عن اثني رجال ومثله المؤنث: امرأة وامرأتان، وإن جعلوا العدد  
وصفاً زادوا التاء في المفرد: امرأة واحدة، وزادوها في المثنى قبل التشبية: امرأتان  
اثنتان، لتمييز النوع<sup>(١)</sup>.

ألحقت علامة التأنيث بواحدة واثنين إذا وقعتا على مؤنث وأسقطت مع  
المذكر، فالياء (لام الكلمة) محذوفة في اثنين، ويجوز في اثنتين " اثنتان " فالتاء في  
اثنتين للتأنيث، وهي بمنزلة بنتين، ومن قال ثنتين، كانت التاء فيه للإلحاق كأنه تشبية  
ثنت ملحق بجذع؛ لأنه ليس موضوعاً للتأنيث كثلاثة وأربعة إلى عشرة، وهذا  
مذهب ابن يعيش<sup>(٢)</sup>، ويحتمل وجهاً آخر: أن التاء في ثنتين بدل من الياء في ثيت  
ودليل ذلك حذف همزة الوصل التي زيدت عوضاً عن حذفها في اثنين وهي عوض  
عن الواو في " اسم "؛ لتكون الكلمة على ثلاثة أحرف، ولهذا نظير في أخت  
وبنت، التاء فيهما بدل من لام الكلمة، وتجري عليها التشبية بنتان وأختان،  
والعددان واحد واثنان يوافقان المعدود في النوع.

وتجري المخالفة بين المعدود والأعداد من ثلاثة إلى تسعة وهي مركبة مع  
العشرة؛ لتلا يجتمع تأنيثان من جنس واحد في تركيب نزل منزلة الكلمة الواحدة،  
فأغنت التاء في عشرة عن ذكرها في العدد المركب معها.

وقد تثبتت الألف في: إحدى عشر بنتاً والألف للتأنيث، ومثلها: اثنا عشرة  
بنتا وثنتا عشرة؛ لأن الألف لم تكن فيه فقد عدل به عن لفظ " أحد " .

وكذلك التاء في اثنتين وثلثين، التاء ليست كتاء ثلاثة؛ لأن التاء في الأعداد  
من ثلاثة إلى عشرة أصل في تأنيثه، ولكنها في إحدى واثنين عارضتين للتفريق بين

(1) نفسه.

(2) نفسه.

المذكر والمؤنث، فليس التأنيث في إحدى بالتأنيث الذى على جهة المذكر نحو: قاعد وقاعدة<sup>(١)</sup>.

وألف التأنيث في إحدى تعادل الألف في حُبلى، ولا تسقط في السلم والمكسر: حليات وحبالى، ولكن تاء التأنيث تسقط في جمع التكسير: قصعة: قصاع، جفنة: جفان.

فلم تسقط الألف مع تاء التأنيث؛ لأنها لا تتعارض معها نحو: حليات، ولكن التاء تحذف في نحو: مسلمة: مسلمات؛ لأنهما من جنس واحد، ومن ثم حذفت في ثلاث عشرة بنتاً.

والتاء في اثنين ليست كالتاء في بقرة: بقرات، بل هى تاء بنى عليها الاسم للمؤنث فلا تحذف ليكون مخصوصاً به، وليس له واحد من لفظه تلحق به التاء نحو: بقرة: بقرتان وبقرات، فالتاء في اثنين مزيدة للتفريق بين المذكر والمؤنث، والتاء في ثنتين للإلحاق، كتاء بنت وأخت<sup>(٢)</sup>.

ولفظ زوج يقع للمذكر والمؤنث فيما تلازما نحو: الزوجين من البشر والحيوان وغير ذلك، فالمرأة زوج والرجل زوج، ويجوز زيادة التاء زوجة، والأفصح حذف التاء زوج؛ لأنه يعنى ما كان مقابلاً لآخر فهما: زوجان مقترنان؛ فهما اثنان.

وتأنيث العدد يخالف تأنيث الأسماء والأفعال، فتأنيث العدد يعنى إزالة التاء منه؛ لئلا يجمع بين تاء في العدد والمعدود المؤنث، فالعدد يكتسب التأنيث من المعدود؛ لأن المراد بالعدد مجموع المعدود، قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أى

(1) شرح المفصل، ج٦/٣٨، ٣٩.

(2) شرح المفصل، ج٦/٣٩.

أتمناها بعشر ليالٍ، أنت العدد بالمضاف إليه فتأنيث العدد يكون بلفظ المعدود سواء أكان مضافاً أو منصوباً، وإن أردنا علم العدد سبعة أو عشرة فهو مؤنث. فألفاظ العقود مذكر لفظاً، بيد أنها تكتسب التأنيث من معدودها المؤنث: حضرت عشرون طالبة.

والمائة لفظها مؤنث بيد أنها تكتسب التذكير من معدودها المذكر: حضر مائة رجل.

وليست التاء بمنع يمنع أن يكون المعدود مذكراً، فقد لحقت التاء ببعض الألفاظ التي يخبر بها عن الذكور نحو: علامة وهمة ولمزة، وهي للمذكر، وبعض لفظ المذكر أخبر به عن المؤنث نحو: فعيل فعول وفعل، وقد بينا ذلك.

والأعداد تؤنث من الثلاثة إلى العشرة نحو: ثلاثة رجالٍ وعشرة أولاد، ولا تلحق التاء عدد المؤنث من الثلاث إلى العشر نحو: ثلاث نسوة وعشر فتيات، ونحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧] لم تلحق التاء عدد المؤنث " سبع ليالٍ " ولحقت عدد المذكر " ثمانية أيام ".

وتخالف الأعداد من ثلاثة إلى تسعة معدودها المضاف إليها، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

والعدد ثمان مؤنثه ثمانية، وسمع فيها حذف الياء، وجرى الإعراب في حرف النون، جاء في الحديث: " صلى ثمان ركعات " بفتح النون. قال الشاعر:

لها ثنانياً أربع حسانُ وأربعٌ فتغرُّها ثمانُ

حذفت ياء ثمان وجرى الإعراب في النون ووقعت عليها الضمة، والمشهور فيه إثبات الياء، وبعض العرب يجرون " ثمانى " مجرى قاض، فيقول: ثمان في الرفع

والجر وترد في النصب ثمانين، لخفة الفتحة في الياء<sup>(١)</sup>.

وإن كان الواحد من الجمع مذكراً في المميز، لحقت التاء بالأعداد من ثلاثة إلى عشرة، ويستوى في ذلك الجمع الذي جمع على لفظ المؤنث السالم نحو: حَمَام: حَمَامَات، يقال: ثلاثة حمامات.

ابن عُرْس (اسم حيوان يشبه الفأر): بنات عُرْس، ولا يقال: أبناء عُرْس، ومثله: ابن آوى (حيوان يشبه الثعلب): بنات آوى، يقال: ثلاثة بنات عُرْس، وثلاثة بنات آوى؛ لأن المفرد مذكر وجمع على لفظ المؤنث<sup>(٢)</sup>.

وقد سمع في بعض لفظ المفرد التذكير والتأنيث، وإن كان المفرد فيه التذكير ويجوز فيه إلحاق التاء وحذفها مع جمعه، ومن ذلك: ساق: سوق وسيقان، ولسان: ألسن وألسنة ولسون. يقال: ثلاثة سوق، وثلاث سوق، وثلاثة ألسنة وثلاث ألسنة، فبعض العرب يؤنث اللسان وبعضهم يذكره ومثله "ساق"<sup>(٣)</sup>.

وإن حلت الصفة موضع الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة، والصفة تحمل عليه في التذكير والتأنيث، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] والمعنى: فله عشر حسنات أمثالها، المثل مذكر وجمعه أمثال مذكر ولكنه نزل منزلة المضاف المؤنث المحذوف (حسنات) فجرى مجراه في التأنيث ولا يعدل عن ذلك إلى التذكير؛ لأن العدد هنا صار دليلاً على المحذوف المقدر، وقد استغنى عنه لدلالة ما سبق عليه.

ويؤنث اسم العدد "بضع" ويذكر (ويضع: ما بين الثلاثة إلى التسعة)، وهذا اللفظ يجرى في التذكير والتأنيث مجرى العدد، قال تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ

(١) شرح الكافية، جـ ٣/٣٦٨، وخزانة الأدب، جـ ٧/٣٦٥.

(٢) شرح الكافية، جـ ٣/٣٦٢.

(٣) شرح الكافية، جـ ٣/٣٦٢.

بِضْعَ سِنِينَ ﴿يوسف: ٤٢﴾، ذكر بضع؛ لأن المعدود مؤنث فلم تلحق ببضع التاء، ويقال: بضع نسوة، ويقال: بضعة رجال، وبضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة. إذا لم يعين العدد. ويجوز تجاوز العشرة فيه، ويجوز استعماله في جميع العقود<sup>(١)</sup>.

و " رهط " اسم جمع<sup>(٢)</sup>، بمعنى الرجال، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطًا﴾ [النمل: ٤٨]، وإن كان الجمع لإناث حذفت التاء نحو: ثلاث من المراضع، ومثلها الطوائق، والطوامث.

ويجوز في عدد اسم الجنس الذي يشمل النوعين التذكير والتأنيث نحو: البط والخيول والغنم والإبل والعنكبوت والعقرب، فهي تقع على الذكور والإناث<sup>(٣)</sup>. فإن وقع النص على أحد الاحتمالين فهي له، فإن كان المنصوص عليه ذكر لحقت الياء بالعدد، وإن كان أنثى لم تلحق به نحو: عندي ثلاثة ذكور من الخيل، أو عندي من الخيل ذكور ثلاثة، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكور. فإن وقع النص (ذكر النوع) وعد المميز وسبقهما العدد، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز لا لفظ النوع المذكور بعده، فإن كان اسم الجنس مؤنثاً حذفت التاء نحو: عندي خمس من الغنم ذكور، ومثله: الخيل والإبل.

وإن كان اسم الجنس مذكراً لحقت التاء بالعدد، وإن كان مما يجوز فيه

(١) نفسه.

(٢) الرهط: الجماعة من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة، والبضع: من الثلاث إلى التسع، ويذكر ويؤنث مثل العدد: بضع نساء، وبضعة رجال، ويركب مع العشرة: بضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة، ويستخدم مع ألفاظ العقود: بضعة وعشرون رجلاً، وبضع وعشرون امرأة، ولا يستعمل مع المائة والألف. وجاء في القرآن الكريم: ﴿قَلْبَتْ فِي الْأَسْجِنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]، والنفر: من ثلاثة إلى عشرة من الرجال. والنيف: الزائد على العقد من واحد إلى ثلاثة. والبضع ما زاد عن ذلك إلى التسعة، يقال: عشرة ونيف وألف ونيف، ولا يقال: خمسة عشر ونيف، ولا نيف وعشرة.

(٣) شرح الكافية، جـ ٣/٣٦٢.

الوجهان نحو: الدجاج والبط، جاز حذف التاء على معنى التأنيث، وجاز زيادتها في العدد على معنى التذكير نحو: عندي خمس من البط ذكور، البط حُمِلت على معنى المؤنث، وعندي خمسة من البط ذكور (على معنى المذكر).

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ نحو: البشارة والعمارة والعمل والاستعمار والنخل والرمان نحو: دخل الدول العربية ثلاثة من الاستعمار: استعمار عسكري، وسياسي، وثقافي. والنخل يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

والألفاظ التي يراد بها معنى عام مثل: أشياء، حاجات، يقال: ثلاثة أشياء، تأنيث العدد على لفظ شيء، فإن أريد بالشيء مؤنث أسقطت التاء، وحاجات لفظة مؤنث: ثلاث حاجات.

ورأى الاسترأباض أن العدد عشرة لحقت به التاء مثل الأعداد من ثلاثة إلى تسعة؛ لأن معدوده جمع، والجمع مؤنث، ولكنه في الأرقام المركبة التي تجاوزت العشرة يكون معدوده مفرداً لا جمعاً، فيجرى فيه القياس، فيوافق معدوده مذكراً ومؤنثاً: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، ذُكِر مع المذكر، وأنث مع المؤنث<sup>(١)</sup>.

وأرى أن العشرة في الأعداد من ثلاثة إلى تسعة عشر، تحذف منها مع المميز المذكر؛ لأن التاء لحقت بالعدد الذي ركب معه، ولا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث، فحذفت من العشرة، والأصل أن تلحق بها، اكتفاء بالتاء التي تلحق بالأعداد من ثلاثة إلى تسعة، وقد ركبت معها فأشبهت التركيب المزجي، وهذا احتمال آخر لحذف التاء مع المميز المذكر.

ولا تجمع علامتا تأنيث في لفظ واحد، ومن ثم حذفت تاء المفرد عند جمعه

(1) شرح الكافية، جـ ٣/٣٦٣.

نحو: قمره: قمرات، بقرة: بقرات، ولا يجوز قمرات وبقرات؛ لئلا تجتمع علامتا  
تأنيث.

والعدد المركب من ثلاثة إلى تسعة عشر اسم واحد مبنى على فتح الجزئين،  
فحذف التاء من الجزء الأول إن لحقت بالجزء الثاني (عشرة)، فلما حذفت من  
(عشر) مع المعدود المذكور لم تحذف من الجزء الأول فبقيت على الأصل ولم يجتمع  
تأنيث على تأنيث<sup>(١)</sup>.

فإن تجاوزت ذلك إلى ألفاظ العقود فالحكم فيه كالحكم في الأعداد المركبة  
(من أحد عشر إلى تسعة عشر).

العددان الواحد والاثنان يكونان على نوع المعدود نحو: واحد وعشرون عاماً،  
واثنان وعشرون عاماً، فإن كان المعدود مؤنثاً تأنيثاً، يقال: اثنتان وعشرون بنتاً،  
وأعداد ألفاظ العقود معربة، وكذلك ما دخل فيها من العدد الواحد إلى التسعة.

تذكير ألفاظ العقود وتأنيثها: وهي الألفاظ التي تعقد لكل عشرة أعداد،  
وأولها عشرون حتى تسعين، وعشرون (بكسر العين) ليست جمع عشرة،  
فالعشرون محصول عشرين عشرة وعشرة فهما عشرين، وعشرون مصوغ صيغة  
الجمع فأشبهه الجمع وألحق به، ولكنه ليس بجمع عشرة، للعدول عن فتح العين إلى  
كسرها، ولا تحتل جمع العشرة: عشرات فهي عشرة وعشرة، والجمع ممكن فيما  
فوقها: ثلاثون إذ هو ثلاثة عشرات.

وعشرون لفظ أشبه الجمع، وقيل الواو والنون فيه جبر لما حذف منه وأخواته،  
فالأصل: ثلاث عشرات وتسع عشرات والمضاف إليه مع العدد بمترلة كلمة  
واحدة أو ككلمة واحدة نحو: عزّة (جماعة، فرقة).

(١) ارجع إلى: المقتضب، ج ٢/١٦٢، ١٦٣، والمذكر والمؤنث، ص ٢٣٩، ٢٤٠، لا يجوز الجمع بين تأنيثين نحو:

بقرات أو حمراء، أو صفراء.

والتاء في عِزَّة وثَبَّة (جماعة) وكرة ولغة عوض عن المحذوف في موضع اللام، وقد جرى القول أن يقال: عزون، ثبون، كرون، متون، فقيست عليها عشرون وثلاثون تشبيهاً بما حذف لأمه، بعد أن قطعت هذه الأعداد عن الإضافة، فالواو والنون فيها - على هذا الرأي - ليست للتذكير والجمع، ومن ثم وقع للمذكر والمؤنث: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة<sup>(١)</sup>، ومن ثم عدت ألفاظ العقود من ملحقات جمع المذكر السالم مثل: عزين وكرين وثبين.

وبعض العلماء ذهب إلى أن ألفاظ العقود سواء في المذكر والمؤنث؛ لأنها لا تتغير عن لفظها ولا يقع فيها حذف مثل ثلاث وثلاثة، وقد جاز في الأعداد من ثلاثة إلى تسعة أن نقول: ثلاثة رجال، ورجال ثلاثة وثلاث؛ لأن المميز جمع فصح أن يحتمل معنى الوصف، ولكن مميز ألفاظ العقود مفرد، ولا يجوز أن يقع العدد وصفاً له نقول: عشرون رجلاً، ولا يجوز رجل عشرون؛ لأن المميز مفرد والعدد يدل على الجمع، والصواب: رجال عشرون.

مائة: عدد بعد التسعة والتسعين، وأصله: مِئَة كسِدْرَة، والنسب إليه مئوى قلبت ياءه واواً لحجاء ياء النسب بعدها، فحذفت اللام، وزيدت التاء لتكون بدلاً من المحذوف مثل تاء لغة وكرة، ولزمتها التاء ولا مائها ياء، حكى الأخفش عن بعض العرب: " رأيت مِئياً " بمعنى مائة<sup>(٢)</sup>، والألف فيها زائدة بعد الميم لزيادة بنية الكلمة، وتسقط عند الجمع: متون، والنسب: مئوى، وتبقى في التشية: مِئان، فالتاء فيها لغير التانيث ومن ثم لا تتغير باختلاف نوع المعدود.

والمائة تجمع، وجاء فيها: مِئون، ومُؤون (بضم الميم) ومئات ومُؤات، ومِئين. ويقال: ثلاث مئين أو ثلاث مئات، وتحذف التاء من العدد؛ لأن لفظ المائة مؤنث:

(١) شرح الكافية، ج٣/٣٦٥.

(٢) شرح الكافية، ج٣/٣٦٧.

ثلاث مئات في الجمع أرجح. والمشهور: ثلاث مائة: ﴿ثَلَاثَ مَائَةٍ سِنِينَ﴾  
[الكهف: ٢٥]، وسنين بدل من مائة وحذفت التاء من العدد ثلاث<sup>(١)</sup>.

والمائة تدل بلفظها على الواحد مذكراً ومؤنثاً، يقال: حضر مائة طالب  
وحضرت مائة طالبة أى مائة واحدة، ويقال: حضر مائتا طالب وحضرت مائتا  
طالبة، ومثلها: مائة ألف ومائتا ألف.

والأعداد من الثلاثة إلى التسعة تضاف إليها المائة، ويعرب الجزء الأول ويجر  
لفظ المائة يقال: حضر ثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة، وتحذف التاء من عدد الثلاثة  
إلى التسعة؛ لأنها ثابتة في المائة وهما بجملة اسم واحد، فأغنت التاء في المائة عن التاء  
في العدد من ثلاثة إلى تسعة.

### إضافة العدد إلى المعدود وأثره في التذكير والتأنيث

أصل ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها، وهذا عام فيها غير الأعداد بين  
أحد عشر إلى تسعة وتسعين<sup>(٢)</sup>.

يقال: ثلاثة رجال، رجال مضاف إلى ثلاثة، فإن تأخر العدد عن المعدود نزل  
منه بجملة الصفة، يقال: رجال ثلاثة بمعنى: رجال معدودة بهذا العدد، فغلب على  
العدد معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة، فيجوز في العدد الذي تأخر  
عن المعدود أن يتبع المعدود، فيقال: رجال ثلاث؛ لأنه بجملة الصفة، ويجوز المخالفة  
على الأصل بين العدد والتمييز، يقال: ثلاثة رجال، والأخير كثير الاستعمال.

وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢] وعشر مضاف إلى  
ليالٍ، يريد: وليالي أيام عشر، فترلت عشر مترلة أيام، فجرت على الإضافة  
وليس بصفة<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح المفصل، ج٦/٣١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ج٣/٣٥٨.

(٣) القرطبي، ج٣١/٢٠، وشرح كافية ابن الحاجب، ج٣/٣٥٨.

وجاء في الحديث: " الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة " (١)، فالعدد هنا في معنى الوصف، فإن لم تقع وصفاً أُنِيَ بما كان موصوفاً بعدها، إما مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال، ومائة رجل، وإما بـ " من " ثلاثة من الرجال، وإما منصوباً نحو: عشرون درهماً، فالإضافة والجار والمجرور والمنصوب جاز إجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث، فلحقت بها التاء كالصفات المشتقة نحو: ضارب وضاربة (٢).

والأصل في الأعداد أن تبقى على تأنيثها، ومن ثم لحقت بها التاء من الثلاثة إلى العشرة؛ لكونها صفة الجمع، والجمع مؤنث بخلاف لفظ " الواحد " و " الاثنين " فإنهما لا يقعان صفة جمع، فقول رجل ثلاثة كرجال ضاربة، فإن جرى بما كان موصوفاً لها مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال، صارت الأعداد للمضاف إليه في التأنيث، فالتأنيث في العدد يكون للجمع والجمع مؤنث، ولفظ المؤنث هو لفظ الموصوف.

ولا يؤنث العدد إن كان المميز مفرداً؛ لأنه لم يبق عين الموصوف المؤنث نحو: عشرين درهماً، أصلها: دراهم عشرون، وأصل مائة رجل: رجال مائة، وألف درهم: دراهم ألف، فالعشرون مذكر بالواو والنون، والتاء تلزم آخر المائة، ولا تفارقها فهي من لفظها والألف خلافها لا تلحقها التاء أبداً، فجرت على لفظها دون تغيير خلافاً للأعداد من ثلاثة إلى عشرة.

ولا يلزم ذكر المضاف إلى العدد الأول؛ لأن تمييز الأخير يجزئ عنه نحو: مائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، والأصل: مائة رجل وثلاثة رجال، وثلاثون رجلاً، ومن ثم بقيت التاء في قولنا: ثلاثة عشر رجلاً، فتمييز العشرة محذوف، والأصل: ثلاثة رجال وعشرة رجال، فحذفت رجال وركبت عشرة معها فحذفت التاء من

(1) أخرجه ابن ماجه: ٣٩٩٠، وأبو نعيم في الحلية، ج٩/٢٣١.

(2) شرح الكافية، ج٣/٣٥٩.

العشرة؛ لنلا يجمع بين علامتي تأنيث في تركيب، ومثله: ثلاثة وثلاثون رجلاً.  
وألفاظ العقود لا تتغير عن لفظها، وليس منها مؤنث من لفظها<sup>(١)</sup>.

والعددان أحد عشر واثنتا عشر، يوافقان نوع المعدود، قال تعالى: ﴿أَنْتُمْ  
عَشْرَةٌ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، أنت عدد الاثنتين؛ لأن المعدود (عين) مؤنث. قال  
تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ذكر عدد "أحد"؛ لأن  
المعدود "كوكباً" مذكر، وعدد العشرة على نوع المعدود في العدد المركب.

ويغلب المذكر إن عطف على المؤنث نحو قولنا: عندي ثلاثة رجالان وامرأة  
(بالرفع على البدل)، وكذلك إن قلت: عندي أحد عشر رجلاً وامرأة (بالنصب  
تمييزاً)، واثنا عشر عبداً وأمة، وثلاثة عشر أمة وعبداً، وستة عشر ابناً وبناتاً،  
وسبعة عشر بنتاً وولداً، يغلب المذكر في ذلك تقديمه وتأخيرها.

والعدد أحد واثنان يوافق المعدود، ومن ثم ذكرا على تغليب المذكر، وذكر  
العدد عشر على تغليب المذكر فيما سبق، والأعداد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر  
تؤنث مع تغليب المذكر مثل القاعدة في الأعداد من ثلاثة إلى تسعة<sup>(٢)</sup>.

واختلف العلماء في سبب مخالفة العدد المعدود في المذكر والمؤنث، فبعضهم  
ذهب إلى أن بعض جموع المذكر تلحق بها التاء نحو: صبي: صبية، رغيف: أرغفة،  
حجر: حجارة، ولم تلحق التاء بعض جموع المؤنث نحو: رُكبة: رُكب، بيعة: بيع،  
قِرْدَة: قِرْد، فخالف جمع المؤنث مفرده في عدم إثبات التاء، ولحقت التاء جمع  
المذكر، فزيدت التاء في جمع المذكر؛ لأن العدد مبني على الجمع، ولم تلحق عدد  
جمع الإناث لعدم ثبوتها في جمع الإناث<sup>(٣)</sup>.

(١) ارجع إلى: شرح الكافية، جـ ٣/٣٦٠.

(٢) ارجع إلى: المذكر والمؤنث، ص ٢٢٩.

(٣) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٢١٧، وهذا تفسير الفراء لتأنيث عدد المذكر وتذكير عدد الإناث.

وآخر رأى أن المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث لحقت به التاء، واشتهر في التأنيث، فلم يضره حذف التاء في الجمع، فحذفت في الجمع تخفيفاً؛ لأنها في المفرد نحو: بقرة، ثمرة، ليلة، فتقل المفرد وكرهوا أن ينتقل منه إلى الجمع، فلم تلحق بالجمع، وقد لحقت بالمذكر لعدم إثباتها فيه مفرداً نحو: يوم، كوكب، فهو خفيف في المفرد، فزيدت في جمعه ليعتدل خفيف مع ثقيل، وكرهوا الجمع بين ثقيلين في المؤنث، فحذفوها في الجمع ليعتدل الثقيل مع الخفيف<sup>(١)</sup>.

وآخر يرى أن التاء دخلت على الجمع في ثلاثة أثواب وأربعة رجال كدخولها في علامة ونسابة ورجل ربعة وغلام يفعة.

ودخلت على المفرد المؤنث: ضاربة وقائمة فأسقطت من الجمع المؤنث؛ لأن مفرده مؤنث بالبنية كتأنيث عقرب وشمس وقدر. فمعنى التأنيث قائم فيه فهو بمنزلة ما العلامة موجودة في لفظه<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن التاء زيدت بالمؤنث؛ ليكون بانئاً من المذكر بعلامة تميزه عنه أو يعين له لفظ مخصوص به لا يشركه المذكر فيه نحو: امرأة، أتان (زوج الحمار)، وبعض المذكر لحقت به التاء للمبالغة نحو: نسابة وعلامة وفلان ربعة (معتدل).

والعرب تعدل عن الأصل إلى غيره فيما ليس فيه لبس في اللفظ للمبالغة نحو: علامة ونسابة أو للمخالفة في النوع أو للخروج عن رتبة الكلام، وقد حذفت التاء من عدد المؤنث مثلما حذفت عند جمع المفرد في قولنا: بقرة: بقرات، حسنة: حسنات؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث، وقد كان أصل العدد التأنيث كقولنا: العدد تسعة حاصل جمع العدد أربعة وخمسة أو حاصل ضرب العدد ثلاثة وثلاثة، وجمعه: خمسات، وسبعات مثل بقرات وتمرّات، وقد ثبتت في المشي بقرتان وتمرّتان؛

(١) المذكر والمؤنث، ص ٢١٨، وصاحب هذا الرأي أبو حاتم السجستاني.

(٢) الكتاب، ج ١٧١/٢، والمقتضب، ج ١٥٧/٢.

لأن الألف والنون للمثنى لا التأنيث. والتاء في علامة ليست للتأنيث لقولنا: جاء خمس نساء علامات ونسابات، ولا يجمع في العربية بين علامتي تأنيث.

وقد حذفت عند الإضافة إلى مؤنث لأنها بمنزلة اسم واحد، والعدد يكتسب التأنيث من المضاف إليه نحو: ثلاث نسوة، وإن كان المضاف إليه من أسماء العدد لم تلحق التاء بالعدد نحو: ثلثمائة، أربعمائة، فلا تلحق بالعدد التاء من الثلاث إلى العشر؛ لأن المائة مؤنثة، وهما بمنزلة اسم واحد، وقد اكتسب التأنيث من المضاف. والعدد من ثلاثة إلى عشرة مؤنث، ودليل ذلك أننا نسمى المذكر "ثلاثاً" و "أربعاً" ونصرفه ولا تلحق به التاء في تسمية المذكر به وإذا صغرناه قلنا: ثلثيات وأربيعات، رُد إلى الأصل المؤنث، وتصغير خمّس وسبّع: خميسات وسببعات، وبعضهم قال: سببع وخميس على لفظ المذكر لثلاثا يلتبس بسبعية وخميسة<sup>(١)</sup>.

ولم تحذف في العدد الذي معدوده مذكر لأنها جمعت على الأصل وبلا زيادة: أربعة أولاد وخمسة رجال، ويجوز اعتبار التأنيث فيه بلفظ خمسة فنقول: حضرت خمسة رجال، ويجوز اعتبار المعدود فيه حضر خمسة رجال، فالمضاف يكتسب المعنى من المضاف إليه، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، لحق ضمير المؤنث بأمثال، فأنتهها، والتقدير فله عشر حسنات أمثالها.

وقيل أمثال صفة جمع مثل، نحو قولنا: فطيرة أرباع أي: مقسمة على أربعة أجزاء، وجاء الناس أحماساً أي خمسة فخمسة.

وإن كان اسم العدد مذكراً لم تحذف التاء نحو: ثلاثة آلاف، قال تعالى: ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، الثلاثة مؤنث والألف مذكر، ويلزم العدد من ثلاثة إلى تسعة التأنيث في الإضافة، والتأنيث الأصل ويجرى هذا في العدد المركب ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فهما بمنزلة اسم واحد بيد

(١) المذكر والمؤنث، ص ٢٢٣.

أن العشرة في الإضافة تتبع المعدود في النوع: ثلاثة عشر رجلاً.

والعدد المركب بمزلة الاسم المبني، قال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، أى ملك.

ويخالف ذلك العددان أحد واثنان فمؤنث أحد: إحدى، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي﴾ [القصص: ٢٥] وأصل أحد وَاَحِدٌ وزن فاعل، وأحد تبقى في التركيب، واثنان وثنتان مؤنث اثنين فخالف المذكر في العدد المركب، قال تعالى: ﴿اِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، اثنتان معرب وعشرة مبني على الفتح، وقد أنت " اثنتا عشرة " والعشرة مؤنثة، وقد جاز ذلك فيه وحده؛ لأن كل لفظ منهما قائم بنفسه سوى الآخر، وحذف التاء من اثنتين يجعلها كاثنتين المذكر فبقيت التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث في المثني<sup>(١)</sup>.

وإحدى مؤنثة بالألف، وليس بالتأنيث الذي على جهة التذكير نحو: قائم: قائمة، وجميل: جميلة، ومن أنت العدد المركب على وجه يخالف العشرة: إحدى عشر، خالف العشرة؛ لأن كل لفظ منهما قائم بنفسه وبائين في التأنيث فوقعا في الإضافة فوصلا ولكل واحد منهما لفظ من التأنيث سوى الآخر.

واثنان واثنان من لفظ واحد غير أن الأخير مؤنث الأول، والأول للمذكر والثاني يفرد للمؤنث بتاء ثابتة فيه لا تحذف البتة، وإن كانت شبيهة بتاء بقره بيد أن الشنية أبقّت عليها؛ لتكون دليلاً على معنى المؤنث ولتلا يشبه المؤنث المذكر في الشنية<sup>(٢)</sup>.

وعَشْرَةٌ وَعَشْرَةٌ بفتح الشين وإسكانها، وسمع فيها الكسر (عَشِرٌ) وكلها

(1) المقضب، جـ ٢/١٦٣، والمفصل، جـ ٦/٢٦.

(2) المقضب، جـ ٢/١٦٣، المفصل، ابن يعيش، والأشباه والنظائر، جـ ١/٣٢٢.

صحت عن العرب والمشهور الفتح، وصحت القراءة بالفتح والإسكان، قال تعالى:  
﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢]  
ياسكان الشين<sup>(١)</sup>.

والاسم مؤنث " عشرة "، ويخالف المعدود إن كان مفرداً غير مركب: عشرة  
أولاد وعشر بنات. ويجوز إن تقدم المعدود أن يخالف العدد " عشرة "، وأن يتبعه  
على الوصف الأول نحو: (وليالٍ عشر)، والثاني نحو: جاء رجال عشر ورجال  
عشرة، والتذكير أفصح لحيثه على القياس وموافقة النص القرآني (وليالٍ عشر)،  
وتمييز الأعداد من الثلاثة إلى العشرة مجرور، والجمع لفظي أو معنوي، الجمع  
المعنوي كاسم الجنس: التمر والعسل، واسم الجمع: رهط وقوم وشعب ونفر.  
والجمع اللفظي يكون جموعاً سالمة أو تكسيراً، ومنه: العاملون، والهنديات،  
وأرغفة وعيال، والجمع المعنوي تدخل عليه " من " نحو: ثلاثة من الخيل وخمس من  
التمر، ويجوز أن يضاف إلى العدد نحو: ﴿تِسْعَةَ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، وكذلك  
الجمع اللفظي، قال الحطيئة<sup>(٢)</sup>:

ثلاثة أنفس وثلاث ذُودٍ      لقد جار الزمان على عيالي

وإذا جاءت صفة بعد المميّز جاز في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى: ثلاثون  
رجلاً ظريفاً وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال.  
قال عنتره<sup>(٣)</sup>:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة      سوداً كخافية الغرابِ الأسحمِ  
سود صفة للعدد.

(١) ارجع إلى: معاني القرآن، ج٢/٣٤، وشواذ القرآن، ابن خالويه، ص٦٠٥.

(٢) الديوان، ص٢٧٠.

(٣) الديوان، ص١٩٣، وخزانة الأدب، ج٧/٣٩٠، وشرح الكافية، ج٣/٣٧٥، وحلوبة: محلوبة، والخافية:  
ريشات، الأسحم: الأسود.

والأصل في العدد المركب أن يقال: واحد وعشر واثنان وعشر وثلاثة وعشر، فطال ذلك عليهم، فحذفوا الواو فصار الأسماء اسماً واحداً مركباً أشبه بمحضموت وبعلبك وبور سعيد وسر من رأى، وبنوا الجزئين على الفتح؛ لأنها أخف الحركات<sup>(١)</sup>. وقد تقاربا في الكلام حتى صار كللفظ واحد فدخل البناء بعد أن كانا معربين.

والعوام يقولون: حداشر، وهي تحريف أحد عشر، أسقطوا الهمزة من أحد، وأسقطوا العين.

وقد كان أبو جعفر المدني يسكن العين، أحد عشر كوكباً، وهو على ذلك يعد الاسمين اسماً واحداً، فلا يجوز تسكين أول الكلمة المفردة في العربية، وأظنها المرحلة الأولى التي انطلق منها العوام في قولهم " حداشر " : إحدى عشر في المذكر والمؤنث، جعلوهما اسماً واحداً<sup>(٢)</sup>.

والعدد المركب من أحد عشر حتى تسعة عشر يبنى على فتح الجزئين إلا اثني عشر، والمشهور في " اثنين " الإعراب وبناء " عشر " على الفتح، وسمعت فيها وجوه أخرى والمشهور إعراب الصدر وبناء العجز: جاء اثنا عشر رجلاً واثننا عشرة امرأة، ورأيت اثني عشر رجلاً واثنى عشرة امرأة، ومررت باثني عشر واثنى عشرة<sup>(٣)</sup>.

(١) المذكر والمؤنث، ص ٢٢٦.

(٢) الإتحاف، ص ٢٦٢، المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، ص ٢٢٦.

(٣) يجوز في " اثنا عشر " ثلاثة وجوه: الأول: أن لا يغير عن حاله مثل: خمسة عشر، والثاني: أن يعرب صدره، فيقال: جاء اثنا عشر رجلاً، ومررت باثني عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، والأصل: اثنان وحذفت النون للإضافة وعشر بمثلتها. المقتضب، ج ٢/١٦٢، وتبنى عشر على الفتح في الوجهين. الثالث: أن تعرب الاثني عشر، وقد أعربت عشر في التركيب الإضافي في بعض كلام العرب وبعض القراءات الشاذة، ومنها القراءة المنسوبة لأنس بن مالك رضي الله عنه (عليها تسعة عشر) بإضافة عشر وجرها، والراجح أن تبنى عشر، ويجوز في الاثني البناء والإعراب.

والعدد المفرد (غير المركب) إذا أضيف إلى ذكور وإناث يكون للأسبق منهما (وهو مذهب الكسائي) نحو: عندي ستة رجال ونسوة، وسبعة رجال ونسوة، وكذلك الثمانية والتسعة والعشرة.

ويقال: عندي سبع نسوة ورجال، وثمانى نسوة ورجال، تسقط التاء؛ لأن المقدم مؤنث، وهذا مقيس بقولنا: قام زيد وهند، وقامت هند وزيد فيكون الفعل للأسبق فيذكر للمذكر المتقدم، ويؤنث للمؤنث المتقدم، وكذلك العدد يخالف المعدود المتقدم، ولا يغلب فيه المذكر، وهذا أرجح ما قيل في الأعداد المفردة.

وتقول في غير الناس: له ثلاث من البط (تريد الإناث)، وتقول: ثلاثة إبل (تريد الذكور)، ولك أن تريد ما يبين ذلك لدفع اللبس: ثلاثة ذكور من الإبل، وثلاث إناث من البط، أو ثلاثة إبل من الذكور، وثلاث بط من الإناث، أو ثلاث من الغنم إناث<sup>(١)</sup>.

ويجوز زيادة التاء في العدد إن أضيف إليه اسم جنس نحو: إبل أو غنم أو بط، تقول: عندي ثلاث من الغنم ذكور وثلاث من البقر ذكور. سقط التاء من العدد؛ لأن اسم الجنس غنم وبقر وشاء مؤنث، فأجرى العدد على التأنيث، ثم أردفته بنوعه (ذكور)<sup>(٢)</sup>.

وهذا لا يكون في نحو قولنا: ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأن العدد يكون للمضاف إليه، ولا يحمل على تفسير "من الإبل". والأرجح أن يعتبر النوع في تذكير العدد أو تأنيثه. ويغلب المذكر في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر يقال: عندي أحد عشر رجلاً وامرأة، واثنان عشر عبداً وأمة، وثلاثة عشر امرأة ورجلاً،

(١) الكتاب، جـ ١٧٣/٢، يجوز تذكير العدد وتأنيثه إذا أضيف إلى اسم جنس نحو: إبل وغنم وشاة، فالتأنيث يكون

للفظ الجنس إبل وغنم وبقر، والتذكير لذكر النوع في قولنا: عندي ثلاث بطات ذكور وثلاثة بطات ذكور.

(٢) المقضب، جـ ١٨٦/٢.

وأربعة عشر رجلاً وامرأة<sup>(١)</sup>.

ويغلب المذكر في تمييز العدد؛ لأن الذكور من الناس بغير سمّة الأنثى، ولا يدخل في مسمائها يقال: رجل وامرأة، ولا يدخلان تحت اسم جامع مؤنث بالتاء، مثل لفظ الشاة تطلق على المذكر والمؤنث، فجاز التذكير والتأنيث، والمذكر من الناس مخصوص بمسمى يخالف لفظ الأنثى.

وإذا كان المعدود من غير الناس، كان العدد للمذكر سواء تقدم أو تأخر، يقال: عندي خمسة عشر بين جمل وناقة، وستة عشر بين ناقة وجمل. زيدت التاء في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة لتخالف المعدود المذكر، وقد غلب المذكر فيه، مثلما غلب في الناس نحو: عندي خمسة عشر بين أمة وعبد.

ويجوز في غير الناس أن يقال: عندي خمسة عشرة ناقة وجمالاً، وهذا لا يجوز في الناس؛ لأن المذكر من الحيوان يدخل فيما يقع على ذكرها وأنثاها على السواء، فاسم الجنس "غنم" يقع على الحروف والشاة، فيجوز دخول المذكر في المؤنث فيحمل عليه، وشاة تقع على الذكر والأنثى من الغنم فجاز التأنيث والتذكير لهذه التاء، نقول: عندي خمس عشرة من الإبل، أى: من الجمال والنوق، ونحو: عندي ست عشرة من الغنم، أى من الخراف والشاء، ويقال: عندي ست من البقر وسبع من الغنم.

والعرب تغلب الليل على اليوم والنهار؛ لأن الليل مبتدأ اليوم، والليل يسبق اليوم (النهار)، ويحمل اليوم على معنى الليل ويغلب عليه، قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] والمراد اليوم والليل معاً، فغلب الليل لدخول النهار فيه، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

(١) المذكر والمؤنث، ص ٢٢٩.

وَعَشْرًا ﴿البقرة: ٢٣٤﴾، والليل يتممه النهار، وجاء في الحديث: " ما من أيام أحب إلى الله العمل فيها من عشر أوائل ذى الحجة "، والمراد اليوم والليل، والعرب يقولون: صمنا عشرًا من رمضان<sup>(١)</sup>.

والأيام والليالي بمثالة البقر والغنم والشاء في العدد، تقول: أقام فلان عندي خمسة عشر يوماً وليلة وخمس عشرة ليلة ويوماً، فالعدد فيها للأسبق. فإن زدت "بين" أنثت العدد (زدت فيه التاء) نحو: أقام عندي خمس عشرة بين يوم وليلة، وأقمت في المدينة خمساً بين يوم وليلة، وسار خمس عشرة من بين يوم وليلة؛ لأن العرب تبني المعنى في ذلك على الليالي، ولهذا قالوا: خمس بقين أو خلون من شهر كذا، والأيام تدخل في الليالي، ويقول: يقطعون السفر في ثلاث ليالٍ، يكتفون بذكر الليالي عن الأيام، وقيل غلبوا الليالي على الأيام؛ لأن الليل ابتداء اليوم، ولكل يوم ليلة تسبقه، فيقال: يوم السبت ويوم الأحد.

فاليوم جزء من الليل من ضحوة وبكرة من اليوم نحو: أتاه ضحوة أو بكرة، أى ضحوة النهار وبكرة النهار، وذكر اليوم في قولهم: " بين يوم وليلة " للتوكيد؛ لأن الأيام داخلة مع الليالي. قال النابغة<sup>(٢)</sup>:

فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة      يكون النكير أن تضيف وتجأرا

### الوصف بالعدد

يوصف باسم الفاعل المشتق من أسماء العدد، وهذا عام في العدد من الثاني إلى العاشر غير الأول فليس من ذلك، فالأول مختلف فيه قيل أصله: وول وقيل أول وأول قيل مثل: كوكب وددن، والمرجح أنه وزن أفعال الفاء والعين واو أوول،

(١) المذكر والمؤنث، ص ٢٣١، والحديث رواه البخارى ومسلم.

(٢) الكتاب، ج ١٧٤/٢، والمخصص، ج ١١٥/١٧، وخزانة الأدب، ج ٣٢١/٣، وديوان النابغة، ص ٦٤.